



تأثير النزاع المسلح في ظل فجوة المعرفة على البعد التعليمي للتنمية البشرية في اليمن

## The Impact of Armed Conflict on the Educational Dimension of Human Development: The Mediating Effect of Knowledge Gap

\*اسماعيل أحمد علي الموشكي<sup>(1)</sup> [esmailmush@gmail.com](mailto:esmailmush@gmail.com) - طالب دكتوراه في الموارد البشرية كلية القيادة والادارة، جامعة

العلوم الاسلامية الماليزية-أ. د. محمد يوسف خالد - أستاذ مشارك في قسم الدعوة والادارة الاسلامية بكلية القيادة والادارة، جامعة

العلوم الاسلامية الماليزية - د. اسماعيل يونس أبو جراد - أستاذ مساعد في قسم الدعوة والادارة الاسلامية بكلية القيادة والادارة ونائب

عميد قسم الدراسات العليا، جامعة العلوم الاسلامية الماليزية.

### المستخلص:

في هذا العصر، يشهد العالم نمواً غير مسبوق في تاريخ الأمم الطويل. مميزاته الرئيسية تكمن في سرعة واستمرارية نمو المعرفة في مختلف المجالات. وتختلف المجتمعات في مستوياتها المعرفية، مما يخلق الفجوة المعرفية. وهناك العديد من العوامل التي لها آثار واضحة على المعرفة، ومن أهمها النزاعات المسلحة التي تساهم بشكل مباشر وغير مباشر في توسيع فجوة المعرفة. كم أن النزاعات المسلحة تضر بالبعد التعليمي للتنمية البشرية وتؤدي إلى ظهور جيل منخفض المعرفة تدعمه مجموعات العنف لتحقيق به أهدافها. هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن فجوة المعرفة في اليمن للسنوات 2015-2017 ومقارنتها مع المملكة العربية السعودية وعمان، بالإضافة إلى المقارنة مع مؤشرات المعرفة التي حققتها أعلى دولة في العالم. ووجدت الدراسة أن مستوى المعرفة في اليمن لا يتجاوز ربع مؤشر القياس العالمي. كما تشير الدراسة إلى انخفاض واضح بين قراءة المؤشرات بين العامين 2015-2017، والتي كانت أكثر من 8% في المملكة العربية السعودية، وتبين الدراسة أيضاً أن هناك تأثير مباشر ومستقبلي للنزاعات المسلحة على تعليم وتنمية رأس المال البشري اليمني.

**الكلمات المفتاحية:** النزاع المسلح، الفجوة المعرفية، البعد التعليمي للتنمية البشرية.

**Abstract:**

At this time, the world is witnessing an unprecedented growth in the long history of nations. The main advantages of such a growth lie in the speed and continuity of knowledge growth in various fields. Communities differ in their knowledge levels, which creates a knowledge gap. There are many factors that have a strong impact on knowledge. Among the most important factors is the armed conflicts that contribute directly and indirectly to widening the knowledge gap. Such armed conflicts affect the educational dimension of human development and leads to the emergence of a less knowledgeable generation that the armed groups use to achieve their goals. This study aimed at revealing the knowledge gap in Yemen for the years 2015–2017 and comparing it with Saudi Arabia and Oman as well as comparing it with the knowledge indicators achieved by the highest countries in the world. The study found that the level of knowledge in Yemen does not exceed quarter of the global measurement index. The study also showed a clear decrease between the readings of indicators for the years 2015–2017, which was more than 8% in Saudi Arabia. The study also showed that there was a direct impact of armed conflicts on the education and development of Yemeni human capital.

**Keywords:** armed conflict, knowledge gap, educational dimension of human development.

## المقدمة:

يتيقن المتتبع لتاريخ الأمم أن أي حضارة من الحضارات لا تستمر وتسد بفضل قوتها أو ثروتها المادية فقط، بل يرجع الفضل في ذلك إلى جهود أبنائها وقدراتهم المتجددة في ابتكار الحلول العملية المنصفة لكل التحديات التي تعترض مسيرتها، وقد طوت كتب التاريخ عدد من الحضارات التي تراجعت عن السيادة لأنها توقفت عن ركب العلم والعمل والإنصاف، ولم تحقق سبق في البحث عن الفرص المستقبلية المتجددة، مما مكن من "توهج سراج حضارات من رحم حضارات أخرى انطفأت أنوارها، وتزدهر مجتمعات آوت مطولا إلى ركن السكون في العهد القريب على أنقاض تقهقر مجتمعات أخرى اتسع سلفا ضياء شمسها لتتير الوجود، وتستنهض عزائم وإرادات أناس نظنهم أموات على أنفاس مشاعر انهزام عزائم وإرادات أناس آخرون"<sup>(2)</sup>. وينطلق كل هذا من المعرفة التي هي نتاج للتعليم ومقتزنة بالعمل والابتكار، واللذان لهما دور هام في بناء الحضارات الأمامية وتحقيق الرفاهية للشعوب.

لقد أنبثق عن تشابك المصالح البينية وتعدد مخاطر جمة؛ لذا أصبح من الأهمية بمكان العمل في ظل مسارين متضادين، أولهما مواكبة التطور الهائل والمتسارع في التقدم المعرفي، بهدف تحقيق ديمومة التنمية، الأمر الذي يتطلب ضرورة الاهتمام بالتعليم كونه أحد الوسائل التي تستعين بها الامم في مواكبة ذاك التطور، وثانيهما مجابهة المخاطر الدائمة التي تهدد البشرية ومقومات استقرارها المعيشي والتنموي، وتتمثل المخاطر في الأزمات المتنوعة؛ سواء كانت نزاعات من صنع الإنسان، أو كوارث طبيعية تأتي خارج الإرادة البشرية، وللنزاعات المسلحة إسهام في اختلال أساس التعليم والتنمية والتمثل في العنصر البشري، وما يلحق به من تبعات مادية ومعنوية ينهكان مبتغاه في الحياة، وتؤثر عوامل البيئة بشقيها الداخلي والخارجي في مسار أي عملية نزاعيه، وقد ينطوي عليها شل مقومات التعليم والتنمية مما يزيد من توسع الفجوة المعرفية في المجتمع. ويعتبر النزاع في اليمن معقد التركيب متعدد الجوانب

له تداعياته السلبية المستمرة على تنمية الموارد البشرية، بسبب صراع وحشي سمح العالم باستمراره وكان من الممكن تجنبه ومعالجته<sup>(3)</sup>.

وتكشف نتائج الدراسات السابقة عن وجود تأثيرات للنزاعات المسلحة حيال العملية التعليمية؛ تفرض نتائج سلبية متنوعة على التعليم مادية ونفسية، وأن التأثيرات في ظل ظاهرة التفاوت المعيشي والمعرفي في المجتمع سبب رئيسي للنزاعات التي تنشأ بغية الحصول على العدل والإنصاف بين فئات المجتمع، كما يخلق النزاع نتائج ملموسة تتسبب في تعطيل مقومات وأبعاد التنمية المعرفية والمعيشية والصحية، ويفرز أدواراً سلبية تزداد فيها فجوة المعرفة وتعميق الجوع والجهل والامية في المجتمع<sup>(4)</sup> (5).

وقد أشارت العديد من الدراسات إلى بعض التأثيرات المادية الملموسة على التعليم، ومنها دراسات<sup>(6)</sup> (Ford1 & Diwakar) التي بينت أن العلاقة سلبية وقوية بين النزاعات المسلحة والتعليم، وأن تلك العلاقة تحمل في ثناياها تأثيرات مختلفة فهي تؤثر في معدلات التسجيل، وتزيد من التسرب من التعليم بكافة مستوياته وأنواعه، وتذهب الدراسات للقول بأن التعليم يساعد الأفراد على الإفلات من الفقر ويفتح الباب أمام زيادة الفرص الاقتصادية، وتحسين مستوى التنمية في المجتمع.

كما أكد<sup>(7)</sup> (rodriíguez & sánchez) أن الخصائص العائلية أثناء النزاع تؤثر على مستوى تعليم الطاقات البشرية، وقد يقع التأثير الأكبر للنزاع على الذكور، وخاصة أبناء الأسر الأفقر في المجتمع، حيث يزيد من عزوفهم عن التعليم زيادة الفقر وتدني المستوى المعيشي. فيما ترى (الصادق)<sup>(8)</sup> في دراستها التحليلية التي أجرتها على طلاب وطالبات دارفور بالجامعات الحكومية والقادمين من مناطق حروب أهلية، والتي تمت بواسطة المقابلة والمناقشة للفتتين، والتي توصلت فيها إلى أن هناك فروق في درجة تأثيرات النزاعات المسلحة السلبية بين الطلاب والطالبات



حيث يقع التأثير الأكثر على الطالبات، وأن مستوى التحصيل الدراسي لطلاب وطالبات تلك المناطق تؤثر فيه حالتهم النفسية والاجتماعية.

ويقلل النزاع المسلح من معدلات الالتحاق وتراكم التعليم، وأن الأولاد يعانون أكثر، حيث أن معدلات التسجيل تبين انخفاض في نسبة التحاق الأولاد، وهو ما يؤكد وجود علاقة سلبية قوية بين الصراع والتعليم تحت مواصفات مختلفة<sup>(9)</sup>.

وفي هذا الصدد فإنه يمكن القول بأن تأثيرات النزاعات المسلحة تتباين فقد يكون تأثيراتها في الريف على الإناث أكثر من التأثير على الذكور، بينما في المدان قد يزيد تأثيرها على الذكور أكثر من الإناث، وقد تكون النتيجة التي توصلت إليها دراسة الصادق مرتبطة بحالة محددة.

إلا أن التعليم هو أكثر الوسائل فعالية لتجنب النزاعات في المستقبل، نظراً لما يوفره التعليم من شعور بالحياة الطبيعية اليومية، كما يعد أمر ضروري للاستقرار العاطفي للأطفال، وأن ضمان تعليم الشباب في مناطق النزاع المسلح أمر ذو أهمية بالغة للخروج من دوامة ذلك العنف<sup>(10)</sup>.

وقد بينت إحدى الدراسات أن الإنفاق الباهظ والسخي على النزاعات؛ يسهم في تعميق عوامل الجهل والجوع والمرض، وأن توجيه الإنفاق نحو النزاع يتخذ منحى تصاعدي في مقابل المنحى التنازلي للإنفاق على التعليم، حيث أن النفقات العسكرية العالمية بلغت 1.6 تريليون دولار أمريكي، في العام 2011. فيما تشير تقديرات اليونسكو، 2011، إلى أن هناك حاجة إلى 16 مليار دولار فقط لردم الفجوة التعليمية والوصول إلى أهداف التعليم للجميع<sup>(11)</sup>.

ويؤكد اغبش<sup>(12)</sup> وجود تأثيرات مباشرة للنزاعات على التنمية البشرية المتمثلة في التعليم والصحة والتنمية المستدامة، وذلك في دراسته التي أجراها على (200) شخص كعينة عشوائية في مجتمع الدراسة بالإضافة الى المقابلة، وبين أن الفئات العمرية الشبابية هم المتضررون الأكثر من النزاعات.



وتوصلت طه<sup>(13)</sup> في دراستها التي أجرتها على (323) تلميذ وتلميذه و(38) إداري وموجه، و(100) معلم ومعلمة بمدارس الأساس في جنوب دار فور و(100) من السياسيين بمنطقة الدراسة، والمعززة بالمقابلات، توصلت إلى أن أقوى الآثار السالبة للنزاع وقعت على العملية التعليمية ومنشأتها، ونتج عنه ضعف المستوى التعليمي لدى تلاميذ مرحلة الأساس، كما تسببت النزاعات المسلحة في توقف عجلة التنمية بسبب النزاعات التي أثرت سلبا على أساس التنمية بالولاية ألا وهو الإنسان ممثلا في التلاميذ.

وتتعدد أسباب الفجوة المعرفية من وجهة نظر الباحثين ويرجع أهمها إلى الأسباب الاقتصادية والسياسية، والتكنولوجية، والأسباب الاجتماعية والثقافية، كما يعد الفقر بأشكاله الاقتصادي والمعرفي والعقلي من أهم الأسباب الاجتماعية للفجوة، وتبرز في المجتمعات أسباب ديموغرافية للفجوة قد يظهر تباينها في العمر أو الجنس<sup>(14)</sup> (15).

وأجرت جوهري<sup>(16)</sup> دراسة على مئة أسرة سعودية تم اختيارها عشوائياً، مثلت بعينة 252 شخص، وكشفت النتائج عن أن الذكور أكثر حبا للقراءة من الإناث وبنسبة 75% من عددهم بالعينة في مقابل 60% من عدد الإناث، وفيها تبين النتائج أن القراءة من أهم جسور الانتقال إلى مجتمع المعرفة خاصة عبر الإنترنت، التي تساعد على النفاذ للمعرفة واستيعابها وتوليد معرفة متجددة. وتؤكد بعض الدراسات بأن القراءة تسهم في سد الفجوة المعرفية وتضييق تلك الفجوة عالمياً، حيث تتيح لمواطني المناطق النامية من العالم تحسين اتصالهم بدول أخرى في العالم أكثر رفاهية وأكثر احتواءً على فرص أفضل للعمل من بلدانهم الأصلية، وأن بالتعليم يبني مجتمع المعرفة الذي يمثل هدفاً تنموياً استراتيجياً للكثير من دول العالم<sup>(17)</sup> (18).

كما يعتبر مجتمع المعرفة هو المجتمع الذي يقوم على إنتاج المعرفة وتنظيمها ونشرها وتوظيفها في كافة مجالات الحياة، وأن التكنولوجيا هي الشق التطبيقي للمعرفة، وأن الفجوة المعرفية تعتبر تلك الهوة الهائلة التي تفصل بين من يملك المعرفة وأدوات استغلالها وبين من لا يملكها<sup>(19)</sup>.

ومن هذا المنطلق يمكن أن يؤدي التعليم دور في منع وقوع النزاعات والعنف - بشكليهما الواضح والخفي، حيث يشجع التعليم المستند إلى المهارات الحياتية من تنمية المعارف، والمهارات، والتوجهات، والقيم المطلوبة لإحداث التغيير السلوكي، الذي سيمكّن الأطفال والشباب والراشدين من خلق ظروف تؤدي إلى إحلال السلام، سواء في داخل الشخص نفسه وفيما بين الأشخاص والجماعات أو على المستوى الوطني أو الدولي<sup>(20)</sup>.

ولذا فإن المعرفة هي المرتكز الرئيسي لأي تنمية ولا معرفة بدون علم، فالمعرفة تعتمد على التعليم باعتباره المكون الأساسي لاكتساب المعارف، وثقافة المجتمع تعتبر الموجه الرئيسي لتأصيل المعرفة، وتعد المعلوماتية حلقة الوصل والتواصل المعرفي، فالعلم والمعرفة وثقافة المجتمع هي ركائز التنمية التي تسهم في جعل المعرفة أداة لتوسيع خيارات الرأس المال البشري<sup>(21)</sup>.

ولا ينحصر تأثير النزاعات المسلحة على الفترة المعاصرة وحسب، بل يتعدى الحاضر ليمتد تأثيره على الرفاه عبر الأجيال، وتنتج خسائر التعليم بسبب النزاع واقع مستقبلي معتم على الجيل المتكبد لتلك الخسائر في الحاضر والمستقبل أيضاً، وأن النزاعات المسلحة تفرض نتائج سلبية على التعليم في مقدمتها ضعف المستوى التعليمي<sup>(22)</sup>.

وتؤكد بعض الدراسات على وجود تفاعلات قوية بين النزاع والتعليم في مناطق النزاع، وتتجلى آثار تلك التفاعلات في تعرض المؤسسات التعليمية والمدرسين والأطفال للعنف، واختطاف أطفال المدارس، وتجنيد البعض منهم للمشاركة في الأعمال المسلحة، واحتجاز المعلمين أو اختطفهم بالقوة؛ من قبل الجماعات المسلحة المتقاتلة، وأن العنف يؤثر سلباً على التحصيل العلمي للأفراد خصوصاً الأكبر سناً<sup>(23)</sup>.

وقد أثرت تساؤلات عن تقييم العلاقة بين التعليم والنزاع، ومن الكتاب من ذهب إلى القول بأن كل الاحتمالات تؤكد أن التعليم يساهم في النزاع أكثر من مساهمته في السلام<sup>(24)</sup>. وهو ما كشفت عنه دراسة تحلل وثائق منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) لمدة (70) عام، والتي أكدت على أن النزاع يؤثر سلباً على منظومة



التعليم، ويشكل تهديداً بالغ الأثر على عمليتي التعليم والسلام، بالإضافة إلى أنه يهدد استقرار ومعيشة السكان. كما تبين أن النزاعات تسهم في ضعف ارتباط التعليم بالتنشئة الاجتماعية بشقيها المعرفي والديني، والتي هي أساس تعزيز قدرات الافراد في المحبة والتسامح والقبول بالآخر، واحترام الحقوق والحريات<sup>(25)</sup>.

ومن ناحية تأثير النزاع المسلح على التنمية البشرية، فقد أوضحت بعض الدراسات الآثار السلبية التي تحدثها النزاعات المسلحة على التنمية البشرية في مجالاتها المختلفة، وخاصة تعطيل المشروعات الخدمية من صحة وتعليم وغيره، من خلال انخفاض تراكم رأس المال البشري وتعميق مصادم الفقر للأجيال الشابة، وهو ما يدعو إلى ضرورة التركيز على التنمية البشرية من خلال التعليم<sup>(26)</sup> (27).

والتنمية البشرية هدفها وغايتها تمكين وتطوير العنصر البشري، وتستهدف الجانب التعليمي للأفراد، بتوسيع مداركهم وقدراتهم، لتحقيق مستوى معيشي أفضل، وأن قدرة الأمم تقاس بما تمتلك من طاقات بشرية مؤهلة ومدربة وقادرة على التكيف والتعامل مع أي جديد بكفاءة وفاعلية<sup>(28)</sup>.

أما علاقة التعليم بالتنمية فيتبين من الدور الجوهرى للتعليم في تطوير المعرفة وفي التنمية عبر القنوات التي يؤثر فيها التعليم من مستوى معيشي وصحي لائق بالفرد والمجتمع، مما يجعل الأولوية للمدارس قبل المصانع وللكتب قبل الآلات. وأنه كلما زاد عدد المتعلمين ارتفع مستوى التفكير العلمي والمنطقي لدى أفراد المجتمع<sup>(29)</sup>.

وفي ذات السياق يبرز الدور الجوهرى للتعليم في جميع مرافق حياة المجتمع، وأن العقل وتنميته وتعليمه يفوق كل تنمية لأي مورد مادي، والتعليم الإبداعي هو الأساس في التنمية. كما أن التكيف مع متطلبات عصر التنمية البشرية لا تتحقق إلا عن طريق التعليم الجيد<sup>(30)</sup>.

ومن هنا يمكن القول إن الباعث الأساسي لتطور الحضارات ومحور قياس رقي ونماء المجتمعات يكمن في المستوى المعرفي، ومدى القدرة على تحويل المعارف إلى مهارات منتجة، وبالتعليم تكتسب وتنمى المعارف والمهارات، والتي



تسهم في التقدم والارتقاء بالمستوى المعيشي والحضاري للفرد وللمجتمع، وتلتقي العملية التعليمية بالتنمية البشرية في الغاية والمبتغى والمتمثل في العنصر البشري، كما أن للنزاعات المسلحة تأثيرات سلبية جمة على كليهما.

### مشكلة الدراسة

لقد نشبت في اليمن حرب أهلية منذ أكثر من ثلاث سنوات، خلفت ما يقرب من 6400 قتيل من المدنيين ناهيك عن القتلى من أطراف النزاع، وبلغ عدد الاصابات أكثر من 10 آلاف، وأكثر من 3 مليون نازح، وهو ما دفع بالكثير إلى حافة الموت جوعاً، وقد بينت احصائيات الأمم المتحدة أن النزاعات المسلحة في اليمن ما بين عام 2015, 2017, أسهمت في انهيار النظام الصحي في اليمن، ونتج عنه تقشي الكوليرا التي خلفت آلاف الوفيات<sup>(31)</sup>. لقد وصل الوضع الإنساني في اليمن إلى حد المجاعة، وهذا أكبر دليل على فشل الدبلوماسية الدولية في احتواء النزاع، الذي أسهمت في تدهور كبير في أمن اليمن الغذائي، حيث سمح العالم للمجاعة بأن تجتاح أكثر من 75 في المئة من السكان<sup>(32)</sup>.

وفي المجال المعرفي؛ أدى تدهور العملية التعليمية في اليمن بكافة أنواعها إلى ازدياد توسع الهوة المعرفية بين أفراد المجتمع وبين محيطه، ووصل التعليم إلى أسوأ مراحل وأدخل في موت سريري كانعكاس طبيعي للنزاع المتقادم في البلد، وقد أشار البنك الدولي<sup>(33)</sup>، أن اليمن سجلت أعلى مستويات الفقر والبطالة والأمية، وأدنى معدّلات التعليم والتغذية بين جميع البلدان في المنطقة العربية، وأن مؤشرات التنمية في اليمن غير مرضية. ويعتبر التعليم من أكبر القطاعات التنموية المتضررة من القتال الدائر في اليمن اليوم، والذي يعد المؤثر الرئيسي في تقدم أو انحدار المستوى المعرفي والتنموي للعنصر البشري، ويعتبر الوضع التعليمي في اليمن أثناء النزاع متردٍ، وقد ساهم النزاع في التأثيرات السلبية المستقبلية للشباب<sup>(34)</sup>.

وزاد النزاع من التسرب في مختلف المنشآت التعليمية عما كان عليه قبل النزاع لتصل إلى نسبة 60%، إضافة إلى أن أكثر من 3700 منشأة تعليمية مغلقة نتيجة لتعرض بعضها للتدمير الكلي أو الجزئي، واستخدام البعض لإيواء النازحين في بعض المناطق، والبعض منها استخدمت أماكن لتمرکز المقاتلين أو لتخزين عتاد الحرب، ناهيك عن اضطراب مآلت المعلمين للترك التعليم والنزوح إلى أماكن أمنة، لأن أكثر من 200 معلم ومعلمة قتلوا، وأكثر من 70% منهم بدون رواتب لأكثر من عامين<sup>(35)</sup>. لقد أدى النزاع إلى قتال متصاعد في البلد نتج عنه إحدى كبريات الأزمات الإنسانية وأسوأها في العالم، وصار وقع تداعيات النزاع أشد وطناً على العملية التعليمية، والذي أسهم في توسع فجوة المعرفة في المجتمع والتي لم تلتأم بعد، وأفرز النزاع المسلح مأساة ثلاثية الأبعاد: شبح المجاعة، ونقش للكوليرا كأكبر وباء في عام واحد في العالم وحرمان من التعليم وذلك وهو ما يبينه تقرير مشترك لثلاث من منظمات الأمم المتحدة<sup>(36)</sup>.

إن واقع الحال أشد وأنكى من كل ما أوردته التقارير سالفة الذكر، لقد أسهمت النزاعات المسلحة في ظل فجوة معرفية مستمرة في التوسع في إنشاء جيل لا معرفي تصنعه جماعات العنف لتحقيق رغباتها وتدفعه قسراً نحو التجهيل، وفي هذا يمكن صياغة إشكالية الدراسة في تحليل مقدار الفجوة المعرفية لليمن مقارنة بالدول المحيطة بها، والكشف عن التأثيرات الأنية والمستقبلية للنزاعات المسلحة على البعد التعليمي للتنمية البشرية، وبهذا تتضح جلياً مشكلة الدراسة، التي من اللازم الكشف عنها.

أسئلة الدراسة:

1. ما علاقة جذور النزاع بالفجوة المعرفية في اليمن؟
2. كم مقدار الفجوة المعرفية بين اليمن ودول الجوار؟
3. ما هي تأثيرات النزاع المسلح الأنية والمستقبلية على البعد التعليمي للتنمية البشرية؟

**أهداف الدراسة:**

تسعى هذه الدراسة إلى: الكشف عن علاقة جذور النزاع في اليمن بالفجوة المعرفية. ثم تحليل مقدار الفجوة المعرفية بين اليمن ودول الجوار المباشر لها. وأخيراً مناقشة تأثيرات النزاعات المسلحة الأنية والمستقبلية على البعد التعليمي للتنمية البشرية.

**أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في أنها تتطرق الى موضوع عملي معاصر، لم تقتصر تأثيراته على البيئة الداخلية بل تعدت إلى الوضع الخارجي، ببعديه: الإقليمي والدولي. ومن الأهمية بمكان الكشف عن مقدار الفجوة المعرفية بين اليمن ودول الجوار المباشر لها، وأثر النزاع المسلح على البعد التعليمي للتنمية البشرية.

**حدود الدراسة:**

الحدود الموضوعية: تتناول الدراسة لمحة عن جذور النزاع الجاري في اليمن، وتأثيراته الأنية والمستقبلية في ظل الفجوة المعرفية المتزايدة على البعد التعليمي للتنمية البشرية.

الحدود المكانية: الرأس المال البشري اليمني.

الحدود الزمانية: تم الاعتماد على التقارير والمؤشرات من العام 2014 وحتى العام 2017م.

**مصطلحات الدراسة:**

تتطرق هذه الجزئية إلا التعريف الإجرائي لمصطلحات الدراسة الأساسية التالية:

**تأثير النزاع المسلح:** يعرف إجرائياً في هذه الدراسة بأنه: الفعل الخشن الذي يستخدم فيه الوسائل القاتلة بين طرف أو أطراف مختلفة، بغية تحقيق مصلحة مادية أو معنوية لأي منهما، وينتج عنه أعراض مادية ونفسية وأذى يطال



الفرد والمجتمع بطرق مباشرة وغير مباشرة، ويتعدى ذلك إلى كلما له صلة بحياة الأجيال وتنميتها وحريتها المادية والمعنوية في المجتمع، في الحاضر والمستقبل، والتي يتبين بعض من نتائجه في الجدول رقم 2 في هذه الدراسة.

#### الفجوة المعرفية:

تعرف إجرائياً في هذه الدراسة بأنها: المسافة التي تفصل بين الأفراد داخل المجتمع في المستوى التعليمي والتكنولوجي، مما يترتب عليه فرق بيني في مؤشر قياس المعرفة في المجتمع، وفرق في المعرفة أيضاً بين المجتمع وبين المجتمعات الأخرى المحيطة به، وينتج عن ذلك آثار سلبية على استقرار وتطور وتنمية المجتمع في جميع مناحي حياته، ويتضح مقدار تلك الفجوة المعرفية في الشكل رقم 1 من هذه الدراسة.

#### البعد التعليمي للتنمية البشرية:

ويعرف إجرائياً في هذه الدراسة بأنه: أحد الأبعاد التي اعتمدها الأمم المتحدة لقياس مؤشرات التنمية البشرية، والتي تتلخص بالمستوى المعيشي والمستوى الصحي اللائق، ثم المستوى التعليمي والمعرفي؛ الذي يعتبر مرتكز المعرفة من خلال مستوى تحصيل الفرد أو المجتمع من التعليم الهادف والملائم للاحتياجات الفردية والجماعية، والمتوافقة مع متطلبات الزمان والمكان، في مختلف المستويات والتخصصات، وبما يحقق تنمية وتطوير الرأس المال البشري، ويتضح مستوى البعد التعليمي من خلال نتائج مؤشر المعرفة في اليمن والمبينة في الجدول رقم 1 في هذه الدراسة.

#### منهج الدراسة:

حتمت طبيعة الدراسة الحالية على الباحث استخدام المنهج التاريخي لبيان جذور النزاع والأسباب التي أدت إليه قبل العام 2015م، كما أُستخدِم المنهج الوصفي التحليلي المتمثل في دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، والتعبير عنها كميّاً من خلال الأرقام في الجداول التي توضح مقدار وحجم الظاهرة ووصف الأحداث وخصائصها وصفاً كميّاً، وقد



استخدم هذا المنهج في عدد من الدراسات ذات الصلة بالموضوع كدراسة (عبد القادر، ولعلا. و Duarte & Cano.

و. Diwakar. وعلي. وجوهري. وشوقار). وكما أشارت إليه مناهج البحث العلمي<sup>(37)</sup>.

تحليل إجابات أسئلة الدراسة:

إجابة السؤال الأول:

تتطرق هذه الجزئية للإشارة إلى ملامح بعض جذور النزاع، وعلاقتها بالفجوة المعرفية في البيئة الداخلية والخارجية في مراحل ثلاث؛ تبين المرحلة الأولى ملامح ما قبل قيام الجمهورية، والمرحلة ثانية عهد الجمهورية، والمرحلة الأخيرة فترة الانقلاب وتصاعد النزاع وكما يتضح تالياً:

ملامح ما قبل قيام الجمهورية:

لقد أسهم الفقر المعرفي وسيادة التجهيل في استمرار تباين المستوى المعرفي مع محيطه الإقليمي أو على المستوى الداخلي بين الحضر والريف، وأنعكس أثره على استقرار المجتمع وأوجد مرتع خصب للطامعين والطامحين لجعل البلاد تتجه إلى حالة من التفكك الاجتماعي، وساهم ذلك في زيادة التحديات المختلفة. وهو ما يخدم أهداف ضيقة تسعى إليها طائفة أو جماعة ما، ومن ذلك الأحقية في الحكم والسلطة، بين من يحمل الفكر التحرري التنويري ويدعو الى مواكبة مجريات أحداث الزمان والمكان، وبين من يدعي أحقية طائفة أو جماعة في الحكم وفق نظرية حصر الخلافة في البطينين، والتي حكمت اليمن قروناً من الزمن منذ حكم الامام الهادي يحيى ابن الحسين الرسي عام 897م، الذي أسس نظريته على ركنين أولهما: أن الخلافة لا تجوز إلا في البطينين وهما ذرية الحسن والحسين، وهذه النظرية تعمق إرث التجهيل ولا يرتضيها الإسلام ولا عقلاء آل بيت رسول الله،<sup>(38)</sup> وثانيهما: جواز الخروج على الظلمة ليتسنى له الثورة على الخلافة العباسية في عصره وأسس مملكته ابتداءً من صعدة ثم توسعت لتشمل أجزاء واسعة من اليمن، وعمل على إخضاع القبائل لحكمه بمختلف الوسائل، وقد مر توارث الحكم بين سلالاته على فترات

ضعف وقوة حتى قامت ثورة في عام 1962م، على أثرها أسقط حكم الإمامة ولكن لم يسقط أثرها، الذي يتمثل في تفاعل ثلاث الظلم والجهل والجوع كمظهر من مظاهر التخلف ونتيجة من نتائجه<sup>(39)</sup>.

### ملامح حكم الجمهوريين:

مرت اليمن في حكم الجمهوريين بين فترات نزاع وفترات استقرار، ولم يتبنَّ سياسة البلد في تلك الحقبة المعالجة الجذرية والكاملة للتخلف في المجتمع برغم الجهود التي بذلت، مما ساعد على بروز التناقضات السياسية والاجتماعية والنزاعات المتعددة، سواء في الشمال أو في الجنوب أو بين الشطرين قبل وبعد الوحدة، فمن العام 1962 – 1967 حدثت في شمال اليمن حرب أهلية بين الجمهوريين الذين تساندتهم مصر والملكيين الذين تساندتهم السعودية، وتوالى الأحداث في شمال اليمن منذ العام 1967 وحتى العام 1978 بين الانقلابات على الحكم والاعتقالات، حتى تولى الحكم في الشمال المقدم علي عبد الله صالح في العام 1978، الذي وجد في عهده شبه استقرار، برغم ما تخللها من نزاعات محدودة<sup>(40)</sup>.

وفي جنوب البلاد انطلقت ثورة 14 أكتوبر 1963 ضد الاحتلال البريطاني الذي استمر احتلاله لجنوب اليمن من العام 1839 وحتى العام 1967م، لتبدأ قيادة جنوب اليمن في نفس العام انتهاج النظرية الاشتراكية، وتنفيذ برنامج تأميم الأملاك، وبرز الخلاف بين النخب الحاكمة في الجنوب مما أدى إلى فرار آلاف الجنوبيين إلى الشمال عام 1971م إثر صراع على الحكم، وتصاعدت الخلافات البينية في أوساط النخب الحاكمة في عدن، وظل النزاع داخل أجنحة الطبقة الحاكمة في الجنوب بين الخفي والمعلن حتى يناير من العام 1986، حيث وصل إلى ذروته وقتل آلاف اليمنيين في الجنوب، ولجأ الرئيس الجنوبي علي ناصر محمد على أثر هذا النزاع إلى شمال البلاد ومعه عدد من القيادات السياسية والوحدات العسكرية<sup>(41)</sup>. لقد كان التعليم في تلك الحقبة الزمنية يتروح في بعض المناطق ببطء، بينما كاد أن يكون مشلولاً في مناطق آخر، ليفسح المجال للفجوة المعرفية بالاستمرار. وفي العام 1990م وقَّعت قيادة

الشرطين على قيام الوحدة بينهما باسم الجمهورية اليمنية، وأقرت التعددية الحزبية ضمن اتفاقية الوحدة، وخلال الفترة التي أعقبت الوحدة لم تسلم البلاد من الخلافات الحزبية والمماحكات السياسية، مما أدى إلى تدهور العلاقات بين القادة الشماليين والجنوبيين. لتأتي أحداث صيف 1994 على إثر تعثر المفاوضات، لينشب قتال بين الجانبين تنتهي الحرب الأهلية بسيطرة قوات ما يسمى بالشرعية على عدن وباقي مدن الجنوب في يوليو من نفس العام، وعلى إثرها لجأ البيض نائب الرئيس إلى سلطنة عمان مع عدد من القيادات العسكرية والمدنية<sup>(42)</sup>.

وقد ساد البلاد استقرار نسبي حتى أكتوبر من العام 2000 حيث برزت القاعدة كمنعطف أول في مسار النزاع، ثم برز اتجاه ثانٍ في النزاع في يونيو من العام 2004، بظهور جماعة حسين الحوثي كقائد للتمرد في شمال البلاد وقتاله للقوات الحكومية، وقد تحولت الحرب في صعدة من تمرد محلي إلى تحد وطني، وتجدد القتال في أربع جولات آخر بدءاً بالجولة الأولى عام 2004 وحتى الجولة الخامسة عام 2009، وخلال تلك الفترة برز اتجاه ثالث في عام 2008 يتمثل في مظاهرات بعض الجنوبيين ضد ما يعتبرونه انحياز الحكومة لصالح الشمال في وظائف الدولة، واندلعت اشتباكات ومواجهات مسلحة مع قوات الأمن. أما الفترة من مارس وحتى سبتمبر 2008م فقد صعد ما يسمى بتنظيم القاعدة من نشاطه بسلسلة من التفجيرات استهدفت الشرطة، والمسؤولين، والدبلوماسيين، والاعمال التجارية الأجنبية والأهداف السياحية في البلد، والسفارة الأمريكية في صنعاء. ثم برز الاتجاه الرابع في نوفمبر من العام 2008 من خلال المظاهرات التي نظمتها أحزاب اللقاء المشترك المعارض في صنعاء؛ ويطالب المحتجون بإصلاحات على النظام الانتخابي وإجراء انتخابات جديدة<sup>(43)</sup>.

ثم أتى على أثر ذلك احتجاجات الشباب في فبراير من العام التالي، وشهدت فترة الاحتجاجات تصاعد في حدة النزاع في الفترة من فبراير وحتى نوفمبر من العام 2011، وقد أفضت إلى توقيع المبادرة الخليجية التي قضت بنقل السلطة من الرئيس علي عبدالله صالح إلى نائبه عبدربه منصور هادي، وتلى ذلك انتخابات رئاسية لمرشح وحيد يتولى



السلطة في فبراير من العام 2012م لمدة عامين بموجب آلية المبادرة الخليجية، على أن يتم خلال العامين تطبيع الأوضاع، وإطلاق حوار وطني شامل لمعالجة كل قضايا البلد وهو ما تم في شهر مارس من العام 2013، وخلص المؤتمر بعد أكثر من عشرة أشهر من الحوار إلى رؤية مشتملة على معالجة لأغلب القضايا في المجتمع اليمني والقضاء على أغلب مظاهر التخلف في البلد، وسميت تلك الرؤية بوثيقة الحوار الوطني، والتي تم التوقيع عليها في الجلسة الختامية لمؤتمر الحوار في شهر يناير من العام 2014م، ثم سرعان ما تم الانقلاب على تلك المخرجات في شهر سبتمبر من نفس العام، وحصلت اعتصامات على أطراف العاصمة ومظاهرات من قبل جماعة الحوثيين بحجة رفع أسعار الوقود، وحصل اشتباك مع بعض الوحدات العسكرية، وأدى إلى تمكن مجاميع الحوثيين من السيطرة على العاصمة<sup>(44)</sup>.

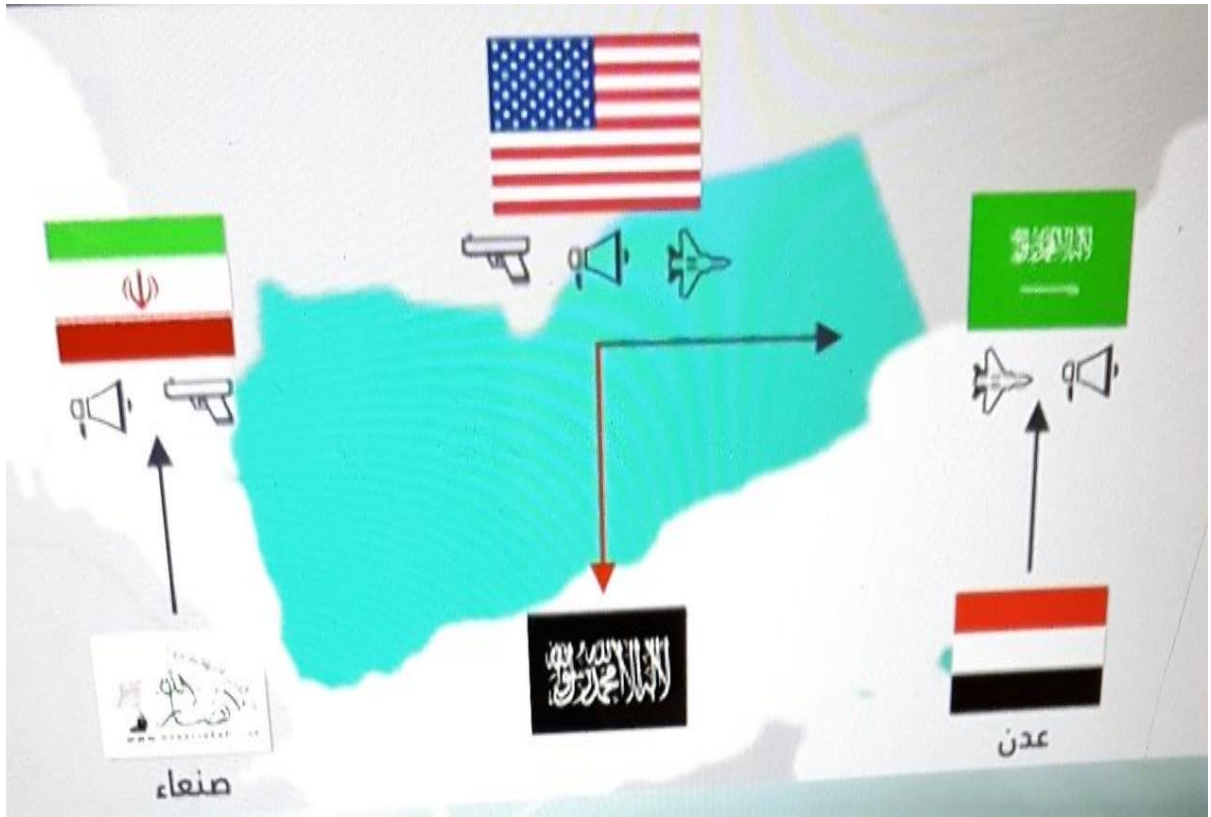
#### ملامح فترة الانقلاب وتصاعد النزاع:

وفي نوفمبر من العام 2014 شكّلت حكومة كفاءات لإدارة البلد، إلا أنها لم تجد المجال المناسب للعمل، فقد تم في يناير 2015 مهاجمة القصر الجمهوري ومحاصرة الرئيس بمنزله وفرض الإقامة الجبرية على رئيس الوزراء وعدد من الوزراء وانتهت باستقالة الحكومة، ورئيس الجمهورية، وفي فبراير من نفس العام صدر إعلان دستوري من الحوثيين بحل البرلمان وإعلان قيام اللجنة الثورية العليا لإدارة شؤون البلاد، وقد تمكن الرئيس من الخروج من صنعاء إلى عدن وأعلن التراجع عن استقالته؛ كما أعلن مدينة عدن عاصمة مؤقتة، ورفض الحوثيون وأنصار الرئيس السابق قرارات هادي، واستهدفوا مقر إقامة الرئيس بالطيران وتوسعت رقعة الحرب الأهلية لتتطال أكثر من منطقة، ثم خرج الرئيس إلى السعودية عبر عمان، ليبدأ منعطف جديد تمثل في عاصفة الحزم، وهو تحالف عربي تقوده السعودية في 26مارس 2015م.



وتستمر على مدار أكثر من ثلاث سنوات أهوال حرب بين حكومة الرئيس هادي المعترف بها دولياً والمدعومة من تحالف دولي تقوده السعودية، وبين جماعة الحوثيين المسلحة والقوات المتحالفة معها، وتسيطر جماعة الحوثيين وحلفائهم، على العاصمة صنعاء والمناطق ذات الكثافة السكانية الأكثر وذات المستوى التعليمي الأقل. بينما تسيطر حكومة الرئيس هادي على الأجزاء الجنوبية والشرقية من اليمن ذات الكثافة السكانية الأقل. ويواصل تنظيم القاعدة في شبة الجزيرة العربية السيطرة على أجزاء من جنوب اليمن وشرقه، فيما تواصل الولايات المتحدة استهداف قوات القاعدة بضربات جوية بين حين وآخر. والخارطة رقم (1) توضح مناطق نفوذ وسيطرة أطراف الحرب.

خارطة رقم (1) توضح مناطق نفوذ وسيطرة أطراف النزاع في اليمن<sup>(45)</sup>



إن كل تلك الأحداث لم تكن إلا بسبب التخلف الذي ساد اليمن في حقبة متعددة، والتي لم تعمل القيادات المتعاقبة على الحكم بشكل جاد في تقليص الفجوة المعرفية بين فئات المجتمع، أو بين اليمن ودول الجوار.



## إجابة السؤال الثاني:

لقد اعتمدت الأمم المتحدة على مؤشر مركب لقياس مستوى المعرفة في البلدان، ويتكون من 7 مؤشرات، ويتفاوت كل مؤشر ما بين 3-5 مستويات، ويقوم المستوى الأدنى فيها على مجموعة من المتغيرات قد تصل إلى أكثر من 130 متغيراً، وتغطي مختلف القطاعات الحيوية في الدولة، من ذلك ستة مؤشرات فرعية متكاملة أعتمد عليها مؤشر قياس المعرفة العربي للعام 2015 وهي: التعليم ما قبل الجامعي، والتعليم الفني والتدريب المهني، والتعليم العالي، والاقتصاد، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبحث والتطوير والابتكار، والمؤشر السابع هو البيئة التمكينية الذي احتسبته الأمم المتحدة مؤشر مستقل فيما اعتبره خبراء مؤشر المعرفة العربي مؤشر فرعي يدخل ضمن كل مؤشر رئيسي. وبقراءة مؤشر المعرفة تتبلور مقدار الفجوة المعرفية لدى البلدان، والتي تعتبر حصيلة لتراكم عدة فجوات، وتعتبر تلك الفجوة الحامل للفجوات الأخرى، التي ينتج عن تلك الفجوات مجتمعة الفجوة المعرفية، والتي يمكن تسميتها بفجوة الفجوات، نظراً لتأثيرها العميق سلباً وإيجاباً في مستوى رفاهية وتقدم الرأس المال البشري لأي مجتمع، ومقدار ثقل ذلك المورد البشري بين محيطه الإقليمي والدولي، لأنه الذي ينبني عليه رقي الحضارات وازدهارها، أو تراجعها وانحسارها<sup>(46)</sup>.

وبقراءة مؤشر المعرفة العربي للعام 2015 ومؤشر المعرفة العالمي للعام 2017 تتجلى للعيان الفوارق بين البلدان من حيث مستويات المعرفة فيها، حيث يبين مؤشر المعرفة العالمي 2017 تراجع مؤشرات المعرفة في بعض الأقطار العربية ومنها اليمن، مما يؤكد توسيع مقدار الفجوة التي تفصلها عن محيطها الجغرافي، في حين أن كثير من البلدان تسعى إلى تقليص تلك الفجوة، وقد تكون الفجوة المعرفية من وجهة نظر الباحثين هي الباعث الرئيسي للنزاع في اليمن، وبها تراجعت أبعاد ومؤشرات التنمية وعلى رأسها البعد التعليمي للتنمية البشرية.

وبتحليل قيم مؤشر المعرفة لليمن ودول الجوار المباشر لها يتضح مقدار الفجوة التي تفصلها عن محيطها الجغرافي ناهيك عن مقدار الفجوة التي تفصلها عن الدولة التي حصلت على الترتيب الأول في مؤشر المعرفة العالمي للعام 2017. والجدول رقم 1 يبين نتائج قيم المعرفة المتحصل عليها في العام 2015.

### جدول رقم 1. نتائج مؤشر المعرفة في اليمن ودول الجوار المباشر وأعلى دولة في الترتيب

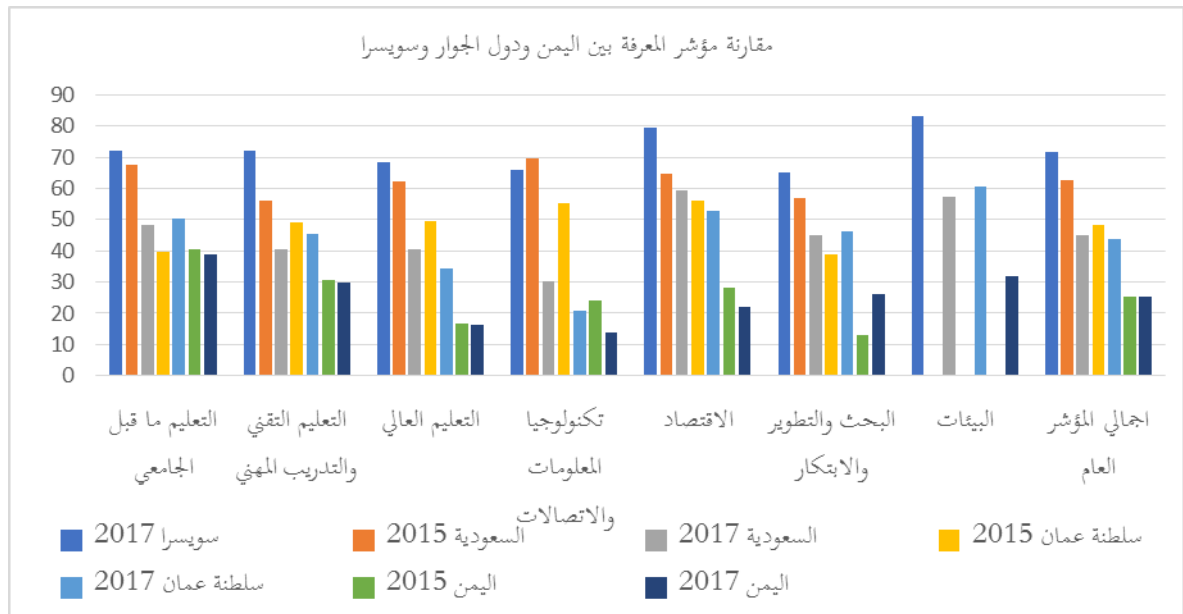
الترتيب	الدولة	العام	التعليم ما قبل الجامعي	التعليم التقني والتدريب المهني	التعليم العالي	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	الاقتصاد	البحث والتطوير والابتكار	البيئات	اجمالي المؤشر العام
1	سويسرا	2017	72	72	68.5	65.8	79.6	65.3	83.2	71.8
68	السعودية	2015	67.39	56.01	62.43	69.58	64.72	56.84	-	62.83
		2017	48.4	40.3	40.3	30.2	59.2	45	57.2	45.2
75	عمان	2015	57.39	48.95	49.67	55.1	56.26	39.02	-	48.1
		2017	50.3	45.5	34.4	20.8	52.9	46.2	60.7	43.6
131	اليمن	2015	40.41	30.6229	16.7384	23.99	28.111	13.1583	-	25.51
		2017	39	29.7	16.2	13.7	22.1	26.1	32	25.2

الجدول السابق من تجميع الباحث بالاستناد إلى مؤشر المعرفة العربي، (2015) (عمان: ص 148. والسعودية:

ص 154. واليمن: ص 166)، ومؤشر المعرفة العالمي<sup>(47)</sup>. (2017) (سويسرا. ص 180، 181، المملكة العربية

السعودية. ص 56، 57، سلطنة عمان. ص 190، 191، اليمن. ص 70، 71). والشكل رقم 1 يوضح بالرسم

البياني مقارنة لمقدار مؤشر المعرفة بين تلك البلدان.



ومن المسلم به في الشكل أعلاه أن قيم مؤشر المعرفة بين الدول العربية الثلاث تتفاوت، إلا أن الأدهى من ذلك هو وضوح تراجع مقدار النتائج المتحصل عليها للثلاث الدول بين نتائج مؤشرات عام 2015، ونتائج مؤشرات عام 2017، لأنه من المعلوم أن تكون المؤشرات كلها أو بعضها أفضل حالا من الأعوام السابقة، وهذا دأب الدول الفاعلة والمستقرة، لكن ما يزيد المتحضر لقيم الأرقام المقدره أسىً وحرزاً هو ثبوت توسع حجم الهوة المعرفية بدلاً من تقليصها إن لم يكن من الأولى ردمها، وهذا برغم الانفاق المتزايد على التعليم خاصة في الدول النفطية، وهذا يدفعنا إلى وجوب القول بأنه لا تعليم بدون تنمية ولا تنمية وتعليم بدون حرية، وأن التلازم هنا شاهد للعيان بين التعليم والتنمية والحرية كمثلث متساو الأضلاع إذا أختل ضلع تهاوت مع المدى بقية الأضلاع.

ويتضح مستوى توسع الخرق المعرفي في الثلاث الدول بين النتائج المتحصل عليها في قرأت المؤشرين في الجدول السابق، وسوف يكتفى هنا بالنتائج الإجمالية العامة التي سجلتها السعودية في مؤشر المعرفة العربي 2015 هي 62.83 في حين أصبحت نتائج مؤشر المعرفة العالمي 2017 بمقدار 45.2، وعلى الرغم من الفجوة المعرفية التي

تصل الى اكثر من ثلث المعدل إلا أنه في هذا يتضح تزايد توسع الهوية المعرفية حيث تساوى الفجوة بين نتائج العامين  $62.83 - 45.2 = 17.63$  وهو مقدار الفجوة الناتجة خلال عامين حسب قرأه المؤشرات، في حين إذا توفرت إرادة لدى السعودية لتقليص الفجوة بينها وبين الدولة التي حققت المرتبة الأولى في المؤشر فإن مقدار الفجوة بينهما تساوي  $71.8 - 45.2 = 26.6$  نقطة وهي قيمة الفجوة المعرفية التي يتوجب على السعودية أن تقلصها، لتصل إلى المستوى المعرفي للمجتمع السويسري. وفي عمان تساوى الفجوة بين نتائج العامين  $48.1 - 43.6 = 4.5$  وهو مقدار الفجوة الناتجة خلال عامين حسب قرأه المؤشرات، وهي نتيجة غير جيدة إلا أنها تشكل حالة أفضل من سابقتها، وحين تتوفر إرادة لدى سلطنة عمان لتقليص الفجوة بينها وبين الدولة التي حققت المرتبة الأولى في المؤشر فإن مقدار الفجوة بينهما تساوي  $71.8 - 43.6 = 28.2$  نقطة وهي قيمة الفجوة المعرفية التي يتوجب على سلطنة عمان أن تقلصها، لتصل إلى المستوى المعرفي للمجتمع السويسري.

أما في اليمن فإن الحال أشد قتامة برغم أن الفارق بين المؤشرين ضئيل لكنه في الواقع أكبر من ذلك، حيث تساوى الفجوة بين نتائج العامين  $25.51 - 25.2 = 0.31$  وهو مقدار الفجوة الناتجة خلال عامين حسب قرأه المؤشرات، وهي نتيجة تعد أفضل من سابقتها، وحين تتوفر إرادة لدى اليمن لتقليص الفجوة بينها وبين الدولة التي حققت المرتبة الأولى في المؤشر فإن مقدار الفجوة بينهما تساوي  $71.8 - 25.2 = 46.6$  نقطة وهي قيمة الفجوة المعرفية التي يتوجب على اليمن أن تقلصها، لتصل إلى المستوى المعرفي للمجتمع السويسري.

وبالعودة إلى التحليل النمطي لنتائج مؤشرات المعرفة للعام 2015 كحالة افضل مما هو في نتائج مؤشرات 2017 من الجدول أعلاه يلاحظ التفاوت البيني في كل من السعودية وعمان، حيث سجلت السعودية في مؤشر المعرفة العربي 62.83 نقطة من أصل 100 في المؤشر العام للمعرفة، في حين سجلت عمان 48.1، وعلى الرغم من أن الدولتين يفصلهما فجوة ليست بالهينة عن درجة الكمال المعرفي في حين أنه لا يوجد دولة في العالم حققت درجة

الكمال، ففي السعودية تساوي الفجوة  $100 - 62.83 = 37.17$  نقطة وهي قيمة الفجوة المعرفية التي يتوجب على السعودية أن تقلصها، كما يجب على عمان أن تقلص من فجوة المعرفة لديها والتي تساوي  $100 - 48.1 = 51.9$  نقطة.

وبالنسبة لقياس فجوة المؤشرات الرئيسية للفجوة المعرفية، فإن قيمة الفجوة لمؤشر التعليم ما قبل الجامعي في السعودية هي  $100 - 67.39 = 32.61$  نقطة، وفي عمان  $100 - 39.57 = 60.43$  نقطة. في حين أن مقدار فجوة مؤشر التعليم التقني والتدريب المهني في السعودية  $100 - 56.01 = 43.99$  نقطة، وفي عمان يكون مقدار الفجوة  $100 - 48.95 = 51.05$  نقطة. وفي جانب مؤشر فجوة التعليم العالي في السعودية  $100 - 62.43 = 37.57$  نقطة، ومقدار الفجوة في عمان  $100 - 49.67 = 50.33$  نقطة. وفي جانب مؤشر فجوة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فإن مقدار الفجوة في السعودية  $100 - 69.58 = 30.42$  نقطة، ومقدار الفجوة في عمان  $100 - 55.1 = 44.9$  نقطة. ومقدار فجوة مؤشر الاقتصاد في السعودية  $100 - 64.72 = 35.28$  نقطة، ومقدار الفجوة في عمان  $100 - 56.26 = 43.74$  نقطة. كم أن فجوة البحث والتطوير والابتكار في السعودية وعمان بالتوالي على النحو التالي  $100 - 56.84 = 43.52$  نقطة، و  $100 - 39.02 = 60.98$  نقطة. ويتضح من ذلك أن السعودية تعاني من فجوة معرفية في مختلف المجالات الرئيسية، وأن الفجوة الأكثر تبرز في مجالي التعليم التقني والتدريب المهني، وفي البحث والتطوير والابتكار، ومقدارها على التوالي (43.52، 43.99)، وهذا يعني:

أولاً: يجب على السعودية التركيز على ديمومة وتطوير التعليم التقني والتدريب المهني، ودعم وتشجيع الشرائح المختلفة في المجتمع للالتحاق به، وزيادة مخصصاته من الانفاق الحكومي وبذل المزيد من التجديد والابتكار والجودة حتى تصل الدولة إلى درجة التعليم المنتج، لأن للتعليم الفني والتدريب المهني دور محوري في تسيير دفة الحياة

الاقتصادية والاجتماعية، وهو رافد أساسي في إعداد الكوادر الوطنية وأحد أهم الأسلحة لمكافحة الفقر، كما أنه العملية التربوية التي تحوي دراسات التقنيات علاوة على عملية التعليم العام.

ثانياً: الفجوة في مجال البحث والتطوير والابتكار تشير إلى أن هناك فجوة في تحقيق التنمية المرتكزة على المعرفة المقتردة والمبتكرة، والتي يتميز بها اقتصادات البلدان المتقدمة، لذا فإنه يلزم على البلد تطوير العلوم والبحوث والتكنولوجيا كقاعدةٍ لدعم مجتمع المعرفة في القرن 21، وبناء دورة متكاملة من البحث والابتكار المدعوم ببنية تحتية بحثية حديثة، تستند إلى بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية مؤسسية.

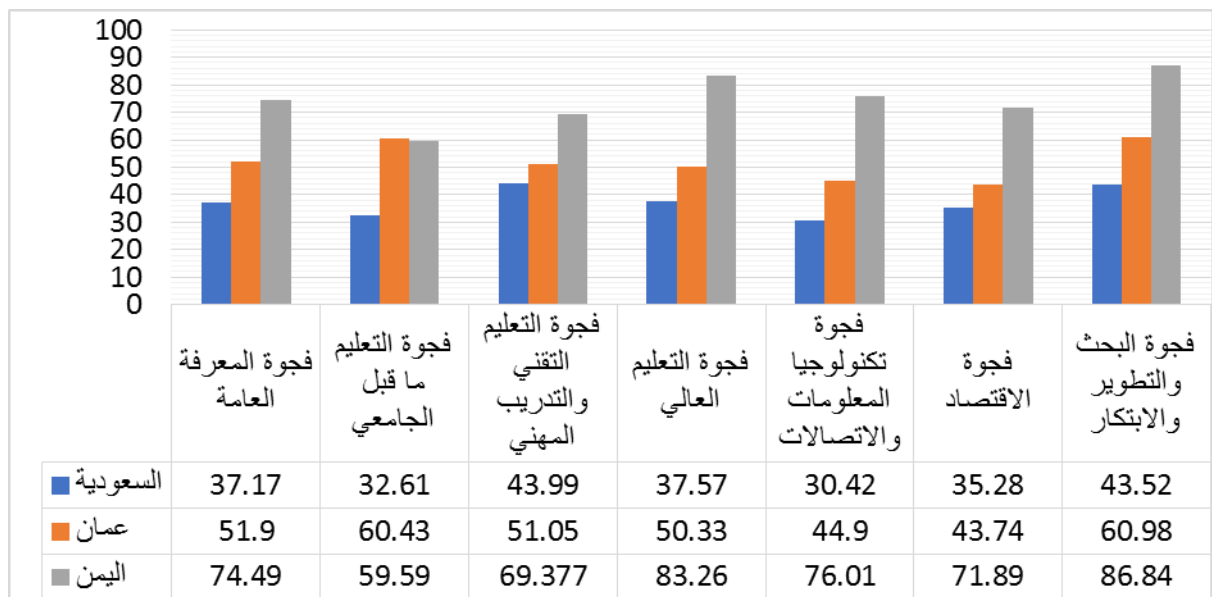
وعند تتبع البيانات الواردة في الجدول أعلاه عن اليمن يتبين مقدار الفجوة المعرفية عن القيمة المطلقة لمؤشر المعرفة العالمي، إذا سلمنا بصحة الأرقام الواردة في الإحصاءات والتي قد لا تكون دقيقة 100%، فنجد أن  $100 - 25.51 = 74.49$  وهو مقدار الفجوة الرقمية التي يستلزم من اليمن أن تبذل جهوداً كبيرة لكي تقلصها، وهي فجوة جد واسعة وتضييقها يحتاج الى جهود حثيثة وإمكانات بشرية ومادية كبيرة، وأما ما يخص قياس فجوة المؤشرات الرئيسية للفجوة المعرفية، فإن قيمة فجوة مؤشر التعليم ما قبل الجامعي هي  $100 - 40.41 = 59.59$  نقطة، في حين أن قيمة فجوة مؤشر التعليم التقني والتدريب المهني تقدر  $100 - 30.623 = 69.377$  نقطة، وفي جانب مؤشر التعليم العالي قدرت الفجوة  $100 - 16.74 = 83.26$  نقطة. وفي مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقدر الفجوة  $100 - 23.99 = 76.01$  نقطة، كما يبين مؤشر الاقتصاد أن الفجوة الاقتصادية تساوي  $100 - 28.11 = 71.89$  نقطة، ويبين مؤشر البحث والتطوير والابتكار أن الفجوة فيه تقدر  $100 - 13.16 = 86.84$  نقطة.

ويتضح من ذلك أن اليمن يعاني من فجوة معرفية في مختلف المحاور الرئيسية الستة، وأن كل الفجوات الرئيسية تعدت إلى ما هو أبعد من منتصف القياس، وأقل فجوة هي في التعليم ما قبل الجامعي، وهي تنبئ بخطورة الحالة حيث تقدر بـ 59.59 نقطة، وتبرز الفجوة الأكثر في مجالي البحث والتطوير والابتكار والتعليم العالي، ومقدارها

على التوالي (86.84-83.26)، ويعود السبب في ذلك الى ارتفاع مستوى الأمية الرقمية في مجال التعامل مع العالم الرقمي والتي تضاف على النسبة المرتفعة للأمية القرائية، مما يستلزم مضاعفة الجهود لتحسين وتطوير صناعة المعرفة، والعمل على محو الأمية القرائية والرقمية في البلاد وتعليم وتأهيل الكوادر البشرية غير المؤهلة، وتطوير بنية بحثية حديثة.

وفي مجال التعليم العالي يجب على الدولة التركيز على تطويره ودعم ديمومته وتجويد مخرجاته، وزيادة مخصصاته من الانفاق الحكومي. وإذا ما تم مقارنة تلك الفجوات بدول الجوار فإن المقارنة تبين نسب الجهود التي يجب على اليمن بذلها لتصل إلا مستوى محيطها المباشر الذي يعاني هو أيضا من فجوات لكنها أقل بكثير مما هو في اليمن، وبالنظر إلى الشكل رقم 2 يتضح مقدار الفجوة المعرفية بين اليمن ودول جواره المباشر السعودية وعمان.

شكل رقم 2 مقدار الفجوة المعرفية بين اليمن ودولتي الجوار المباشر



الشكل من تصميم الباحث بالاستناد على بيانات مؤشر المعرفة العربي 2015.



## إجابة السؤال الثالث:

تفرز الحروب والنزاعات المسلحة عادة آثار على مختلف الصعد، وتزيد من خسائر التعليم وتراجع مستوى التنمية، مما تؤدي تلك الخسائر في التعليم بسبب النزاع إلى وضع مزدوج: فهو أولاً، يسهم في خفض الإنتاجية بين أفراد الجيل المتكبد لهذه الخسارة، مما يحد من الفرص الاقتصادية بين أبناء الأجيال القادمة. ويؤدي ثانياً، لكشف البلاد على نحو غير مباشر، أمام خطر أكبر لنزاع متواصل من خلال الخسائر الاقتصادية، وخاصة في حالة الحرب الأهلية. بل أن خطر فحّ العنف الناجم عن نظامٍ تعليميٍّ متضررٍ له آثار مباشرة وكبيرة في القيمة الاجتماعية والثقافية والسياسية للتعليم التصالحي الذي يهدف إلى تعزيز الثقة في أوساط المجتمع وبيئي السلام؛ وهي قيم تهدرها الاضطرابات في التعليم بل قد تكون أحد أهم أسباب العنف حسب ما أشار إليه تقريرُ التنمية الإنسانية العربية. ومن هذا المنطلق فإن النظام التعليمي اليمني يعاني من مشكلات متعددة أسوة بما تعاني منه منظومة التعليم في المحيط الإقليمي له، إلا أن نقص الوعي المعرفي في المجتمع اليمني وقلة الإمكانيات والنزاعات المتتالية وضعف الإصلاحات وعدم واقعية تخطيط وتنفيذ الاستراتيجيات المتعددة للتعليم، أدى إلى تهاوى العملية التعليمية وضعف تفاعلها مع المتغيرات التي حدثت وتحدثت في اليمن ومحيطه، وبما أن مسيرة التعليم كانت تنمو ببطء طيلة العقود الماضية، فإن استمرار النزاعات المسلحة أدت إلى وجود تعليم مجزئ تتنازعه أطراف كثر، وأبرزت تأثيرات سلبية آنية ومستقبلية على البعد التعليمي للتنمية البشرية.

## تأثير النزاعات المسلحة الأنية في البعد التعليمي للتنمية البشرية

لقد أصبحت العملية التعليمية في اليمن في هذه الوقت تواجه شبح الانهيار لعجزها عن توفير مقومات استمراريتها، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر الكتاب المدرسي والطباشير والألواح ناهيك عن الكرسي المدرسي، وتعاني من غياب النفقات التشغيلية في مختلف المنشآت التعليمية؛ بل تعجز عن توفير الحد الأدنى من مرتبات المعلمين، لقد

صار المعلم مسلوب الإرادة غير قادر على التفكير والعطاء بل أنه غير قادر على توفير ما يؤمن له المواصلة الى المدرسة ناهيك عن توفير ما يؤمن عيشه الكريم، لقد وصل متوسط نصيب الفرد داخل أسر المعلمين من الدخل إلى 1.2 دولار أميركي في اليوم الواحد، وهو أدنى من مستوى خط الفقر 1.9 دولار. وتقدر خطة الاستجابة الإنسانية 2018 احتياجات التعليم بحوالي 53.4 مليون دولار، إلا أنه لم يتوفر إلا 7.3 مليون دولار والتي تمثل أقل من 15% من الاحتياج الضروري لسير العملية التعليمية. فكيف سيكون للتعليم أولوية في ظل النزاعات التي تجعل الأطفال عرضة لمخاطر عمالة الأطفال والزواج المبكر أو الانخراط في القتال. إنه بدون وضع العلاج الفعال للتحديات التي تعترض مسيرة العملية التعليمية، وخاصة مرتبات المعلمين وتوفير النفقات التشغيلية الضرورية، فسوف يكون مستقبل أكثر من 5 مليون طفل في خطر<sup>(48)</sup>.

وفي مجال المناهج التعليمية فقد أضحى من الصعب حصول الأطفال على الكتاب المدرسي بسهولة، وزاد من تعقيد الامر بإدخال تعديلات في المناهج لا تهدف الى تحسين وتطوير مستواها المتدني أصلا بل تخل بمضامينها، والبعض منها ذو توجهات تكرر ثقافة التجهيل والكراهية وتسهم في زيادة تمزيق النسيج المجتمعي، وبدعم منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم اليونسيف حسب تأكيدات لملس<sup>(49)</sup>.

وقد أسهم النزاع المسلح في تسرب عدد كبير من الطلبة في مناطق النزاع، وعدم التحاق الأطفال بالمدارس، نتيجة لزيادة الفقر وتدني المستوى المعيشي الذي اسهم في اضطرار الأطفال للخروج بحث عن عمل لمساعدة الاسرة في تأمين المعيشة، وزاد من حجم الأطفال خارج المدارس تضرر المباني المدرسية في مناطق الاعمال القتالية، وتحولت عدد من المباني المدرسية في المناطق المجاورة لمناطق النزاع الى ملاجئ للمشردين والنازحين، بينما تحولت بعض المدارس الى متاريس لتمركز المقاتلين فيها في مناطق العمليات القتالية، مما أصاب البنية التحتية للتعليم في عدد من

المنشآت التعليمية بالشلل التام. وأدى النزاع الى هجرة الادمغة وخسارة الدولة لجزء هام من الكوادر والعقول العلمية المبدعة. والجدول رقم 2. يبين التأثيرات الأنية للنزاعات المسلحة على التعليم.

جدول 2 التأثيرات الأنية للنزاعات المسلحة على التعليم

الحالة	العدد	المعدل	المرجع
عدد لطلاب في سن التعليم	7577636	100%	المؤشرات الإحصائية التعليمية <sup>(50)</sup>
أطفال خارج المدرسة من قبل الحرب	1700000	22%	الإعلام التربوي
أطفال خارج المدارس بسبب الحرب	1800000	24%	
طلاب مهجرين او نازحين	2273291	30%	
مدارس مغلقة وتعرضت للتدمير	5412	33%	
هجرة الأكاديميين داخلياً وخارجياً		32%	
طلاب مبتعثين بلا مستحقات	7085	0	
تراجع الالتحاق بالتعليم بسبب الأمراض والوضع المعيشي للأهالي		12% بمعدل 3% كل سنة	
أطفال قتلوا أو أصيبوا بسبب العنف	6000	6يومياً	اليونيسيف <sup>(51)</sup>
تجنيد أطفال في سن التعليم	2422		الحسين <sup>(52)</sup>

ويتضح من بيانات الجدول السابق حجم المأساة في العملية التعليمية بالإضافة إلى العزوف عن التعليم، وضعف تفاعل مكونات العملية التعليمية، علماً أن هذه الأرقام تبدو متواضعة أمام الأرقام الحقيقية الذي لم يتسن للمنظمات الدولية والمحلية التحقق منها نتيجة للأعمال القتالية في بعض المناطق، ناهيك عن أن التحصيل العلمي للتلاميذ في

أغلب المدارس يكون أقل من نصف الحصص اليومية. هذا بالإضافة الى حالات النزوح، وأن أكثر النازحين هم من الفئات الأقل قدرة على الحصول على فرص التعليم، بل يتلقى بعضهم التعليم في مدارس بديلة أو في مراكز تعليمية تفتقد للحد الأدنى من مواصفات البيئة المدرسية، فيما آخرون لم يتمكنوا من مواصلة تعليمهم. والصورة رقم 1 تنقل واقع التعليم في ظل النزاع المسلح في الحضر والريف اليمني.

صورة رقم 1 تبين جزاء من واقع التعليم في ظل النزاع المسلح في الحضر والريف اليمني.



أما آثار النزاع المسلح المستقبلية على البعد التعليمي للتنمية البشرية:

فلا تقتصر الآثار على التعليم في الفترة المعاصرة للنزاع وحسب، بل يمتد تأثيره لينتج خسائر تنموية لا تعوض بشكل سريع، حيث تتأثر الرفاه عبر الأجيال، وينتج من خسائر التعليم بسبب النزاع واقع مزدوج أولها أنها تقلل من إنتاجية أفراد الجيل المتكبد لتلك الخسائر مما يحد من الفرص الاقتصادية لأبناء الأجيال القادمة، وثانيهما كشف البلاد على نحو غير مباشر أمام خطر أكبر لنزاع متواصل مرهقاً البلاد في خسائر اقتصادية يتحمل تبعاتها الجيل الحالي والاجيال المستقبلية، كما أن خطورة العنف الناجم عن نظام تعليمي مجزئ ومتضرر له تأثير أكثر في القيم الاجتماعية والثقافية والسياسية مما هو عليه في حالة النظام التعليمي التصالحي الهادف إلى بناء السلام وتعزيز

الثقة؛ وهي قيم تفتقد مع الاضطرابات في العملية التعليمية، وقد يتسبب العنف في عدم المساواة في المدارس وزيادة التمييز، ويزداد التأثير سلبيًا في الحصول على التعليم بين المشردين داخليًا بسبب النزاع. وتبرز أيضاً الحالة النفسية لدى المدنيين والأطفال بوصفهم الشريحة الأكثر ضعفاً وأقل تحملاً لويلات الحرب وعذاباتها من تشرد ونزوح وفقر وجوع، تنتج وضعاً نفسياً معقد لتأثره بثقافة الحرب ومشاهد القتل، والتي تتسبب في انفصام شخصية الطفل الذي يفقد والديه، ومدرسته، ورفقائه، بالإضافة إلى ما يلاقوه من الآثار النفسية والاجتماعية، وخاصة أسر ضحايا الحروب وانعكاساتها الناجمة عن الصدمات النفسية بسبب تعرضهم للعنف وقتل أسرهم وفقدان مساكنهم، والتي تظل آثارها معهم طيلة حياتهم، وينتج منها عدة حالات مثل: حالات القلق، والهذيان، والاضطرابات الذهنية، والإدراكية، والانفعالية وغيرها. ما تؤدي أعمال العنف المتصاعدة وحالة الحرمان العاطفي. مما يسهم في توجيه جيل النزاع من الأطفال بهذه الحالة النفسية ومجموعة الأفكار والمعلومات التي لديهم والتي يصاغ مستقبلهم على ظلامها، ولهذه الحالة النفسية دور كبير جداً أساسي في تغيير السلوك المستقبلي للأجيال القادمة لفترة معينة. كما أن الحرب تنتج وضعاً أسرياً غير متكيف ينعكس على كافة مجالات الحياة المعيشية ومن أهمها التحصيل العلمي للطلبة، مما يزيد من اتساع فجوة التعليم بين الجنسين وبين الأسر الميسورة مادياً والمهمشة اجتماعياً.

### الخاتمة

في ضوء الإجابة على أسئلة الدراسة فإن تحديات الواقع اليمني مؤلمة وعمق الأزمات مركبة ومعقدة تجذرت في المجتمع منذ فترة من الزمن، وتعد الفجوة المعرفية جزءاً من تلك التحديات، وترتبط في جوهرها بالجهل والفقر وعدم المساواة، أن العالم ليشهد تقدماً معرفياً في شتى المجالات، إلا أن النزاعات البيئية أفرزت واقعاً متشابكاً العقد في أبعاده الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية، وقد أسهمت تلك النزاعات في إفراز وضعاً طارداً للمعرفة والتعليم. ولهذا فإنه يجب على القوى المتصارعة في المجتمع اليمني أن تفكر كثيراً في التعليم لأنه

مرتکز الخروج من أغلب الإشكالات في المجتمع، وبه تنمو المعارف وتتحقق التنمية التي تحد من التنازع والفرقة. كما يجب على قوى الصراع المحلي والإقليمي في اليمن الاهتمام بكسب الانتصار في معركة المعرفة التي تتحقق به التنمية وتسهم في المعالجة الجذرية والشاملة للتخلف في المجتمع، بدلاً من اهتمامها بكسب معركة النزاع المسلح التي تسهم في صنع جيل لا معرفي يحقق مأرب أطراف النزاع بصور سيئة.

كما يسهم الإنفاق الباهظ على تغذية النزاعات في تعميق عوامل الجهل والجوع والمرض، والتي تعد زوايا لمثلث مزدوج الوظيفة، يمكن القول إنه سبب رئيسياً للنزاعات؛ ونتيجة رئيسية من نواتجه، فظاهرة التفاوت المعيشي والمعرفي في المجتمع سبب للنزاعات التي تنشأ بغية الحصول على العدل والإنصاف بين فئات المجتمع، كما يخلق النزاع نتائج ملموسة تتسبب في تعطيل مقومات وأبعاد التنمية المعرفية والمعيشية والصحية، ويفرز أدواراً سلبية تزداد فيها فجوة المعرفة، بالإضافة إلى أنها تعمق الجهل والأمية في المجتمع.

أن استمرارية توسع الفجوة المعرفية لا تهدد مستقبل اليمن فحسب وإنما تمتد مخاطر ذلك إلى المجتمع الإقليمي والدولي، ويتطلب الأمر تظافر الجهود المحلية والإقليمية والدولية، وخاصة جهود دول التحالف العربي والمنظمات الدولية ذات الصلة بتحمل مسؤوليتها والعمل على تقليص الفجوة المعرفية بين اليمن ومحيطه الإقليمي، من خلال الانطلاق برؤية صائبة معتمدة على خطة استراتيجية تنموية شاملة ومتوافقة مع ما توصلت إليه المجتمعات المتقدمة تقنياً وتنموياً، مع العلم أن تكلفة تقليص الفجوة المعرفية قد تكون أقل مما ينفق في تغذية النزاعات، لذا لا بد من مراجعة وتصحيح الحسابات الخاطئة والتفكير الجيد في كيفية تحقيق نهضة تعليمية تعتمد على المواطنة وتبتعد عن الشحن الطائفي المتصاعد.

المراجع

[1]الموشكي، إسماعيل احمد علي. المؤلف الرئيس طالب دكتوراه في الموارد البشرية كلية القيادة والادارة، جامعة العلوم الاسلامية الماليزية.

[2] عاشور، نادية (2013). الصراع الاجتماعي الاتجاهات التنظيرية. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع. ص24.

[3] ماكغولدريك، جيمي (2017). تداعيات النزاع في اليمن. تاريخ الاسترجاع: 22 أغسطس 2018. من: <http://www.medfhr.org>

[4] Kotite, Phyllis. (2012). Education for conflict prevention and peacebuilding –Meeting 10 the global challenges of the 21st century. Paris: International Institute for Educational Planning P5 .Educational Planning

[5] Ford1, Steve Carlton. (2010). Major Armed Conflicts, Militarization, and Life Chances: A Pooled Time –Series Analysis. Armed Forces & Society sagepub.com /journals Permissions. nave, 36(5) 864–889.

[6] Diwakar, Vidya (2015). The Effect of Armed Conflict on Education: Evidence from Iraq, The Journal of Development Studies, 1702–1718. 24 Aug.

[7] Rodríguez, Catherine & sánchez, fabio (2012). Armed Conflict Exposure, Human Capital Investments, And Child Labor: Evidence from Colombia, Defence and Peace Economics, 161–184,

- [8] الصادق، أميرة مصطفى. (2009). الأثار النفسية والاجتماعية للحرب كما يدركها طلاب دارفور بالجامعات الحكومي. (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة الخرطوم. ص86.
- [9] Diwakar, Vidya. مرجع سبق ذكره.
- [10] Duarte, Luisa Cervantes & Cano, Antonio Fernández-. (2016). Impact of Armed Education and Educational Agents: A Multivocal Review. (Universidad de Conflicts on Granada, Spain. Educare Electronic Journal) Vol. 20(3) September–December 1–24.
- [11] Kotite, Phyllis. مرجع سبق ذكره.
- [12] أغبش، عمر عبد الرحمن. (2015). النزاعات وأثرها على التنمية البشرية. (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. ص155.
- [13] طه، عائشة أبكر، (2016). أثر النزاعات الاهلية على التعليم بمرحلة الأساس في جنوب دارفور. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. ص128.
- [14] عبد القادر، شارف، ولعلا، رمضان (2016). التحديات العربية لتضييق الفجوة الرقمية. مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة الأغواط، عدد (6) سبتمبر. ص239.
- [15] عبدلي، فاطمة، وفوزية، مروان. (2015). دور الفجوة الرقمية في تعطيل المشروع التنموي في الجزائر. مداخلة. الجزائر: جامعة بليدة. ص8.
- [16] جوهري، عزة فاروق. (2013). الإنترنت وسد الفجوة المعرفية في العالم العربي- دراسة استطلاعية عن توجهات القراءة في بيئة الإنترنت ودورها في بناء مجتمع المعرفة. جدة: جامعة الملك عبد العزيز. ص4.
- [17] عمر، أمضر خليل، وحמיד، رقية مرشد. (2015). العلاقة الجدلية بين التعليم والتنمية وتقديم المجتمع. ورقة علمية. ديالي: كلية التربية بالأصمعي. ص5.





- [18] علي، سمير الشيخ (2014). مجتمع المعلومات والفجوة الرقمية في الدول العربية. مجلة جامعة دمشق، ج 30، عدد (2,1). ص384.
- [19] عبد القادر، شارف، ولعلا، رمضان. مرجع سبق ذكره. ص 248.
- [20] Kotite. مرجع سبق ذكره.
- [21] بن بريكة، عبد الوهاب، وبن التركي. (2010). أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال في دفع عجلة التنمية. مجلة الباحث. الجزائر: جامعة الجزائر. عدد (7).
- [22] طه، عائشة أبكر، مرجع سبق ذكره. ص2.
- [23] Pherali, Tejendra J. (2015). Education, conflict and development, Educational. [23] (edited by Julia Paulson, Oxford, Symposium, Research, 57:1, 110–112, 24 December. Online Journal homepage: <http://www.tandfonline.com/loi/rere20>.
- [24] Davies, Lynn. (2012). Evaluating the Link between Conflict and Education. Journal of Peacebuilding & Development, 02 Apr. 2:2, 42–58.
- [25] Lerch, Julia C. & Buckner, Elizabeth. (2018). From education for peace to education in conflict: changes in UNESCO discourse, 1945–2015. GLOBALISATION, SOCIETIES AND EDUCATION, VOL. 16, NO. 1, 27–48.
- [26] شوقار، أبكر إبراهيم صالح (20013). النزاع وأثره على التنمية الاجتماعية والاقتصادية بدارفور، (رسالة دكتوراه غير منشورة) كلية الدراسات العليا، الخرطوم. ص103.

[27] يوسف، آمنة جمعة خاطر (2012). أثر النزاعات في التنمية والسلام، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. ص 117.

[28] إيمان الحيارى. ٢ فبراير ٢٠١٦. "مفهوم التنمية" <http://mawdoo.com>

[29] عمر، أمضر خليل، وحמיד، رقية مرشد. مرجع سبق.

[30] بونوة شعيب وفاطمة شعيب. (2010). دور التعليم في التنمية -مداخلة بحثية. الجزائر: جامعة ابوبكر بالقائد. ص 18.

[31] ماكغولدريك، جيمي (2017). تداعيات النزاع في اليمن. تاريخ الاسترجاع: 22 أغسطس 2018. من:

<http://www.medfhr.org>

[32] إيغلاند، إيان (مايو 2017). الوضع الإنساني في اليمن. تاريخ الاسترجاع: 15 مايو 2018 من:

<https://arabic.euronews.com/2017/05/04/hunger-threaten-millions-in-yeme>

[33] البنك الدولي (إبريل 2017). الصراع الدائر في اليمن يتسبب في كارثة إنسانية. تاريخ الاسترجاع: 6 أغسطس

2018. من: <http://www.albankaldawli.org/ar/country/yemen/overview>

[34] التنمية الإنسانية العربية (2016). آثارُ الحرب والنزاع العنيف على الشباب. بيروت: برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي. ص 109

[35] مركز الدراسات والإعلام التربوي (2017). تداعيات الحرب وآثارها على التعليم. تعز: اليمن. ص 10.

[36] اليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية (2017). حجم الأزمة الإنسانية في اليمن. تاريخ

الاسترجاع: 6 أغسطس 2018. من: [statements/joint-visit-/](http://www.who.int/mediacentre/news/Yemen/AR)

<http://www.who.int/mediacentre/news/Yemen/AR>



[37] أبو حطب، فؤاد عبد اللطيف، وصادق، آمال أحمد مختار (2010). مناهج البحث وطرق التحليل. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

[38] الحسني، المرتضى المحطوري. حصر الخلافة في البطينين. (2012). تاريخ الاسترجاع: 13 يوليو 2018 من: [http://almansooriqtr.blogspot.com/2012/07/blog-post\\_19.html](http://almansooriqtr.blogspot.com/2012/07/blog-post_19.html)

[39] الزبيري، محمد محمود (2004). الامامة وخطرها على وحدة اليمن. مخطوطة منشورة. صنعاء: وزارة الثقافة والسياحة. ص20.

[40] صالح، صفاء (2015). تاريخ اليمن الحديث سلسلة من الانقلابات والاغتيالات. تاريخ الاسترجاع: 26 مارس. 2018. من: <http://www.almasryalyoum.com/news/details>

[41] محمد، سالم صالح (2004). أزمة الجنوب القديم الجديد في تقسيم اليمن. تاريخ الاسترجاع: 2107/8/6. من: <http://jacsr.net/researches> .117

[42] صالح، صفاء. المرجع السابق.

[43] بوتشيك، كريستوفر (2010). الحرب في صعدة من تمرد محلي إلى تحد وطني. مركز كارنيجي للشرق الأوسط. عدد 110. أبريل.

[44] موسوعة المعرفة. (سبتمبر 2017). الانقلاب اليمني 2014-2015. تاريخ الاسترجاع: 7 يوليو 2018 من: <https://www.marefa.org>

[45] قناة Dw (2016). أطراف الحرب بالوكالة في اليمن. تاريخ الاسترجاع: 19 يناير 2018. من: <http://www.Dw.com/ar/32722>

[46] مؤشر المعرفة العربي (2015). نتائج مؤشر المعرفة للدول العربية. دبي: دار الغرير للطباعة والنشر.



- [47] مؤشر المعرفة العالمي (2017). نتائج مؤشر المعرفة للدول. دبي: دار الغرير للطباعة والنشر.
- [48] المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن. (2017). تقرير فصلي لوزارة التخطيط والتعاون الدولي، عدد (30) ديسمبر.
- [49] لمس، عبد الله (أبريل 2017). التعديلات على المناهج. تاريخ الاسترجاع: 6 مايو 2018 من: 1027081  
<https://aawsat.com/home/article>
- [50] المؤشرات الإحصائية التعليمية (2016). أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم في سن التعلم. صنعاء: وزارة التربية والتعليم.
- [51] اليونيسيف (نوفمبر 2017). تقرير الوضع الإنساني في اليمن. عمان: اليونيسيف. ص1.
- [52] الحسين، زيد رعد، (سبتمبر 2017). تجنيد الأطفال في سن التعليم. تاريخ الاسترجاع: 6 أغسطس 2018.  
<https://www.annahar.com/article/655170> من: